النفط والتنمية البشرية في الوطن العربي

د./ بوضياف حفيظ*

Abstract:

Cette étude vise à interroger la relation entre le développement humain et le pétrole dans le monde arabe, dans une tentative d'attirer l'attention sur la mauvaise direction du lien entre eux, où le secteur pétrolier contrôle le développement humain, qui prospère grâce à la hausse des prix de pétrole, et se recul avec la chute des prix, tandis que le développement humain qui devrait contrôler le pétrole grâce à la rationalisation de l'exploitation, et diriger ses revenus pour construire une base économique solide, diverse, et indépendante de ce secteur, en plus de la nécessité de préserver les droits des générations futures. Ce développement, qui à son tour besoin d'un environnement convenable, sans il, toute stratégie de développement ne peut pas être succès.

Les mots clés: **D**éveloppement humain, **F**inancement du développement, **P**étrole, **M**onde arabe.

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى استنطاق العلاقة بين التنمية البشرية والنفط في الوطن العربي، في محاولة للفت الانتباه إلى الاتجاه الخاطئ للرابط بينهما، حيث أن قطاع النفط يتحكم بالتنمية البشرية، التي تزدهر من خلال ارتفاع أسعاره، وتتراجع بتراجع أسعاره، في حين كان يجب أن تتحكم التنمية البشرية بقطاع النفط من خلال ترشيد الاستغلال، وتوجيه عائداته إلى بناء قاعدة اقتصادية متينة، متنوعة، ومستقلة عن التبعية لهذا القطاع، إضافة إلى ضرورة الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة، هذه التنمية التي بدورها تحتاج إلى بيئة حاضنة من دونها لا يمكن نجاح أي إستراتيجية تنموية.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، تمويل التنمية، النفط، الوطن العربي.

* **أستاذ محاضر (ب) - جامعة الجزائر 3**

مخطط المقال:

مقدمة
1) ماهية التنمية البشرية ومواردها
1-1) ماهية التنمية البشرية
1-2) موارد التنمية البشرية
2) واقع التنمية البشرية في الوطن العربي
2-1) التنمية البشرية في المنطقة العربية
2-2) أثر النفط على التنمية البشرية في المنطقة العربية
خاتمة

مقدمة:

ساهمت التقارير العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل فعال في تسليط الضوء على البعد الإنساني وجعله في مركز قضايا التنمية، بإدخال مفهوم التنمية البشرية بعد ما هيمن النمو الاقتصادي لوقت طويل في الفكر وفي السياسات التنموية للبلدان النامية واعتباره كنموذج للتنمية بها، وتبلور هذا المفهوم منذ استعماله سنة 1990، ليتطور عبر الزمن من حيث ماهيته، مؤشرات قياسه ومصادر تمويله.
هذا التطور سمح بمعرفة مستويات التنمية البشرية حسب البلدان والمناطق، وأعطى القدرة على المقارنة وإبراز مكامن القوة والضعف في مؤشرات ومعايير القياس، ومن ثم دراسة الأسباب قصد تقويم المسببات. وهو ما دفع بشكل مباشر المنطقة العربية إلى محاولة مواكبة هذه المستجدات، بالتركيز على دعم أهم العناصر التي تعد في قلب التنمية البشرية، متمثلة في قطاعات التعليم، الصحة، والعدالة في توزيع الدخل.
وهو ما جاء في تعريف التنمية البشرية، إذ تشمل فيما تشمله تعدد خيارات الناس وحقوقهم، لكنها تركز على ثلاثة عناصر أساسية هي العيش حياة مديدة وصحية، الحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، هذه العناصر ترتبط ارتباطا كليا بالاقتصاد، إذ نجد أن أقوى مؤشرات دليل التنمية البشرية متعلقة بالدول ذات الاقتصادات القوية، أو الدول ذات المداخيل المرتفعة مثلما هو الحال بالنسبة للدول العربية المصدرة الرئيسية للبترول، إلا أن الملفت للانتباه هو الارتباط المزمن للاقتصاد العربي بالنفط، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: **هل التنمية البشرية العربية رهن بوجود النفط؟**

تم **صياغة الفرضيات** التالية:
- **النفط من أهم موارد التنمية البشرية في الوطن العربي؛**
- **والتنمية البشرية العربية لا تستند على دعامة اقتصادية متينة.**

1) ماهية التنمية البشرية ومواردها:

سنتطرق فى هذا العنصر إلى ماهية التنمية البشرية بالتركيز على التطور المفاهيمى لها عبر الزمن منذ اعتماده وظهوره فى تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، كما نتعرف على مختلف المؤشرات والمقاييس التى تحدد مستويات التنمية البشرية، بالإضافة إلى موارد هذه الأخيرة المحلية منها والدولية، باعتبارها الحاضنة التى بدونها لا يمكن النهوض بالتنمية البشرية.

1-1) ماهية التنمية البشرية:

تطور مفهوم التنمية البشرية عبر الزمن، حتى تبلور بوضوح في تقرير التنمية البشرية لسنة 1990، ولا يزال منذ ذلك الحين محل تحسين من قبل الاقتصاديين والباحثين، وسائر تحسينه تحسين المعايير والمؤشرات التي تقيس مستوى التنمية البشرية، وهذا ما سنتناول فيما يلي بنوع من التفصيل.

– مفهوم التنمية البشرية:

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1993 رؤية جديدة للتنمية تحت عنوان "التنمية البشرية المستدامة" التي تضع الإنسان على رأس أولوياتها، وتنسج التنمية حوله لا أن تنسجه حولها، من خلال التأكيد على أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم. وقد جاء في التقرير الأول سنة 1990 تعريف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات الناس[1]، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات كثيرة جدا وتتغير بمرور الزمن، إلا أن الخيارات الأساسية الثلاث تتلخص في:

- أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحية؛
- أن يكتسب المعرفة؛
- وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

وبالإضافة إلى هذه الخيارات يتضمن مفهوم التنمية البشرية خيارات كثيرة، ومن بينها الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك التمتع باحترام الذات، والتمكين بالإحساس بالانتماء إلى المجتمع، وفرص الإبداع والإنتاج، وضمان حقوق الإنسان وغيرها.
ويعرف تقرير سنة 1993 التنمية البشرية على أنها "تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس" وهذا يعني الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو

الاقتصادي الذي يحققوه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها[2].

وبصدور تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 تم تعريف التنمية البشرية المستدامة على أنها نموذج للتنمية، يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات، وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال القادمة، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل، كما يضيف ذات التقرير أن التنمية البشرية المستدامة تعطي أقصى أولوية للحد من الفقر، وللعمالة المنتجة، والتكامل الاجتماعي ولإعادة تأهيل البيئة، كما تستثمر النمو الاقتصادي في تحسين حياة البشر دون المساس برأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة[3].

ويمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة بأنها إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الصحية والبيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع الثمار سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك لجعل الإنسان مؤهلا وقادرا على استثمار المنافع التي تهيؤها العولمة ومواجهة و/أو تقليل التحديات التي تفرضها[4]. كما يتعين مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم حتى تكون التنمية لهم وبهم.

– قياس التنمية البشرية:

تطرح فكرة التنمية ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج، ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي، إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة والتي سنتطرق لأهمها في قياس التنمية البشرية.

- **دليل التنمية البشرية:**

اكتسب مفهوم التنمية البشرية دفعا قويا بإدخال مقياس دليل التنمية البشرية الرقم القياسي للتنمية البشرية الذي أطلق في التقرير الأول لسنة 1990، إذ يرتكز على مفهوم جديد يقول بأن التنمية البشرية لا تقاس بالنمو الاقتصادي فحسب كما كانت الممارسة حينئذ، بل تقاس بالإنجازات القابلة للقياس التي يحققها البلد في ثلاثة أبعاد أساسية هي:

- حياة مديدة وصحية، مقاسا بتوقع العمر عند الولادة؛
- اكتساب المعرفة، وتقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومجموع نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛
- ومستوى المعيشة، مقاسا بالقدرة الشرائية بالاستناد إلى معدل الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

وقد عمدت التقارير الموالية إلى تحسين دليل القياس، وإدخال معايير أخرى لقياس التنمية البشرية، فتم إدخال بعض التغييرات والتعديلات وذلك بأستخدام بيانات ومنهجيات لم تكن متاحة في معظم البلدان سنة 1990، لقياس أبعاد الدخل والتعليم والصحة وفقا لما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 والذي صدر تحت عنوان: "الثروة الحقيقية للأمم :مسارات إلى التنمية البشرية".
فنصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي حل محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لحساب تحويلات العاملين من الخارج والمساعدة الإنمائية الرسمية مثلا في قياس الدخل، وقد أزيل الحد الأعلى للدخل بهدف ترجيح قيمة الدليل للسماح للبلدان التي تتخطى عتبة 40.000 دولار من قياس المستوى الحقيقي للدخل على نحو أفضل.
وفي التعليم استعيض بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة عن معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس، وبمتوسط سنوات الدراسة للكبار عن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، بهدف تقديم صورة أوضح عن وضع التعليم في كل بلد.
وفي مجال الصحة يبقى متوسط العمر عند الولادة المؤشر الرئيسي، وتجمع مؤشرات الأبعاد الثلاثة هذه وترجح لتكوين القيمة النهائية لدليل التنمية البشرية التي تتراوح بين صفر وواحد.

- **دليل الفوارق بين الجنسين:**

يتضمن مقياسا مركبا للفوارق بين الجنسين في أبعاد الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل، وتقاس الصحة الإنجابية بمؤشرين هما نسبة وفيات الأمهات ومعدل الولادات في سن المراهقة، ويقاس التمكين بعدد المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس النيابية، ونسبة الحاصلات على جزء من التعليم الثانوي، وتقاس المشاركة في سوق العمل بالمشاركة في القوى العاملة، ويشير انخفاض قيمة دليل الفوارق بين الجنسين إلى انخفاض الفوارق بين الجنسين، والعكس صحيح.

- **دليل التنمية حسب الجنس:**

يتضمن قيمة دليل التنمية محسوبة لكل من النساء والرجال على حدة، وتشكل النسبة بين القيمتين دليل التنمية حسب الجنس، وكلما قاربت النسبة الواحد تقلّص الفارق بين النساء والرجال.

- **ودليل الفقر المتعدد الأبعاد:**

يلخص أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الأشخاص في التعليم والصحة والمعيشة. ويتضمن الدليل عدد السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد غير المرتبط بالدخل وشدة الحرمان المقاسة بعدد أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء في آن واحد،

ويصنّف السكان ضمن فئات تحددها شدّة الحرمان فيكونون: معرّضين لخطر الفقر المتعدد الأبعاد، أو يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، أو هم في فقر مدقع.

1-2) موارد التنمية البشرية:

تعتمد التنمية البشرية في قيامها واستمرارها على أسس متينة، تمس مختلف الجوانب اقتصادية كانت، سياسية أو ثقافية، والتي تعتبر كموارد بالنسبة للتنمية، نتناول أهمها فيما يلي بتقسيمها إلى محلية ودولية.

- الموارد المحلية من أجل التنمية البشرية:

- **تهيئة البيئة التنموية الملائمة:**

في إطار مساعي تحقيق التنمية، يتمثل أحد التحديات الحاسمة في ضمان تهيئة الظروف الداخلية الضرورية لتعبئة المدخرات المحلية، للمحافظة على مستويات مناسبة من الاستثمار المنتج وزيادة الطاقات البشرية، وتؤدي البيئة الداخلية المواتية دورا حيويا في تعبئة الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات والمساعدات الدولية واستخدامها استخداما فعالا.

- **الحكم الرشيد:**

يعد الحكم الرشيد أمرا أساسيا لتحقيق التنمية البشرية، وتشكل السياسات الوطنية السليمة والمؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس والبنى التحتية المحسنة أساسا للنمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، كما أن تحقيق الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين، والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية أمورا أساسية يعزز الواحد منها الآخر.

- **مكافحة الفساد:**

مكافحة الفساد على جميع المستويات هي إحدى الأولويات، فالفساد يشكل عائقا خطيرا أمام تعبئة الموارد وتوزيعها بصورة فعالة، ويحول الموارد بعيدا عن الأنشطة التي تشكل عنصرا حيويا من العناصر اللازمة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

- **وسياسة اقتصادية كلية ناجعة:**

الحاجة إلى إتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة تستهدف المحافظة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وعمالة كاملة، والقضاء على الفقر، واستقرار الأسعار، والموازين

المالية والخارجية القابلة للاستدامة لكفالة أن تصل منافع النمو إلى جميع الناس، وبخاصة الفقراء منهم، وينبغي للحكومات إعطاء الأولوية لتفادي التشوهات الناتجة عن التضخم والتقلبات الاقتصادية المفاجئة التي تؤثر سلبا على توزيع الدخل وتخصيص الموارد، وبالإضافة إلى إتباع سياسات مالية ونقدية ناجعة، لا بد من وضع نظام ملائم لأسعار الصرف.

- **تعبئة الموارد العامة:**

من الأمور الأساسية إقامة نظام لتعبئة الموارد العامة، تتوافر فيه عناصر الفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة، وضمان الاستدامة المالية، إضافة إلى نظم وإدارة ضريبية منصفة تتميز بالكفاءة، وإلى إدخال تحسينات على الإنفاق العام، تترك مجالا للاستثمار الخاص المنتج.

- **تهيئة البنى التحتية:**

إن الاستثمارات الموظفة في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، بما فيها برامج التعليم والصحة والتغذية والمأوى والضمان الاجتماعي التي تحيط الأطفال والمسنين برعاية خاصة، وتراعي الاعتبارات الجنسانية وتشمل كافة الجماعات المحرومة تمثل أمرا حيويا لتمكين الناس، ولاسيما الذين يعيشون في الفقر، من التكيف على نحو أفضل مع الظروف والفرص الاقتصادية المتغيرة ومن زيادة الانتفاع منها.

- **إصلاح القطاع المالي المحلي:**

ضرورة تعزيز القطاع المالي المحلي وتطويره، وتشجيع التنمية المنتظمة لأسواق رؤوس الأموال من خلال النظم المصرفية السليمة وغيرها من الترتيبات المؤسسية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية للتنمية البشرية، بما في ذلك قطاع التأمين وأسواق الديون ورؤوس الأموال السهمية، التي تشجع الادخار وتستثمره كما تشجع الاستثمارات الإنتاجية، وهذا الأمر يتطلب نظاما سليما للوساطة المالية، وأطرا تنظيمية شفافة وآليات رقابة فعالة يدعمها بنك مركزي ذو أساس متين، وينبغي وضع خطط ضمان وخدمات لتنمية الأعمال التجارية بغية تسهيل وصول الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى أسواق التمويل المحلية.

- **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:**

توفير التمويل المتناهي الصغر والائتمانات للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك في المناطق الريفية، ولاسيما للنساء، فضلا عن برامج التوفير الوطنية، هي من الأمور ذات الأهمية لتعزيز التأثير الاجتماعي والاقتصادي للقطاع المالي. ويمكن للمصارف الإنمائية، والمؤسسات التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، سواء بصورة مستقلة أو بالتعاون فيما بينها، أن تكون أدوات فعالة في تيسير الوصول إلى التمويل، بما في ذلك التمويل السهمي لهذه المشاريع، فضلا عن توفير قدر كاف من الائتمانات المتوسطة والطويلة الأجل.

ب- الموارد الدولية من أجل التنمية البشرية:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:**

تشكل تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الاستقرار المالي الدولي، عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية، فالاستثمار المباشر الأجنبي يسهم في تمويل النمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل، وهو يتسم بأهمية خاصة نظرا لقدرته على نقل المعارف والتكنولوجيا، وخلق فرص عمل، وزيادة الإنتاجية بوجه عام، وتحسين القدرة على التنافس وتنظيم المشاريع الحرة، ولأنه يؤدي في آخر المطاف إلى القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ولهذا يتمثل أحد التحديات الرئيسية في خلق الظروف الداخلية والدولية اللازمة لتيسير تدفقات الاستثمار المباشر.
وبغية جذب تدفقات رأس المال الإنتاجي وتحسين هذه التدفقات، لا بد للبلدان من مواصلة جهودها لتأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به، وبذل جهود خاصة في مجالات لها الأولوية مثل السياسة الاقتصادية والأطر التنظيمية بغية تشجيع الاستثمارات وحمايتها، بما في ذلك المجالات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وتجنب الازدواج الضريبي، وتشجيع البيئة التنافسية، وثمة آليات أخرى قد تكون مهمة مثل إقامة شراكات بين القطاع العام والخاص وإبرام اتفاقات في مجال الاستثمار.

- **دعم المؤسسات المالية الدولية:**

استكمالا للجهود الوطنية، فإن هناك ضرورة لأن تقوم المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، فضلا عن المؤسسات ذات العلاقة في بلدان المنشأ بزيادة ما تقدمه من دعم للاستثمار الأجنبي الخاص في تنمية البنى التحتية وغيرها من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بسد الفجوة الرقمية في البلدان النامية، وتحقيقا لهذه الغاية، من

المهم تقديم اعتمادات التصدير، وتوفير التمويل المشترك، والضمانات المتعلقة بالمجازفات، واستغلال موارد المساعدات، والمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، وخدمات تطوير الأعمال التجارية، ومنتديات تيسير الاتصالات بين أصحاب الأعمال التجارية والتعاون بين شركات البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

- **التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية:**

إن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، منفتح، غير قائم على التمييز ويتسم بالإنصاف، فضلا عن تحرير التجارة تحريرا ذا معنى، يمكن أن يؤدي إلى تنشيط عملية التنمية البشرية بشكل كبير في جميع أنحاء العالم.
وبغية الإفادة إفادة كاملة من التجارة التي تشكل في حالات كثيرة أهم مصدر من المصادر الخارجية لتمويل التنمية البشرية، لا بد من إنشاء أو تعزيز المؤسسات والسياسات الملائمة في البلدان النامية، ويشكل تحرير التجارة تحريرا ذا معنى عنصرا هاما في إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة. ويمكن أن يؤدي ازدهار التجارة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وأن تشكل مصدرا هاما من مصادر تشغيل اليد العاملة.

- **المساعدات المالية الدولية لأغراض التنمية البشرية:**

تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دورا أساسيا إذ أنها تكمل مصادر أخرى لتمويل التنمية البشرية، ولاسيما في تلك البلدان الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار المباشر الخاص، كما بوسعها أن تساعد على تحقيق قدر مناسب من تعبئة الموارد المحلية خلال فترة زمنية مناسبة، يجري خلالها تحسين رأس المال البشري والطاقات الإنتاجية والتصديرية، ويمكنها أيضا أن تلعب دورا مهما في تحسين البيئة لنشاط القطاع الخاص، وبذلك تمهد الطريق لنمو كبير، وتشكل هذه المساعدات أيضا أداة بالغة الأهمية لدعم التعليم والصحة وتنمية البنية التحتية العامة، والتنمية الزراعية والريفية، وتحسين الأمن الغذائي، أي خدمة التنمية البشرية بصفة عامة.

2) واقع التنمية البشرية في الوطن العربي:

سيتم التركيز في هذا الجزء على التنمية البشرية العربية من حيث التطور التاريخي، وحسب أهم مؤشرات القياس، بنوع من المقارنة بين الدول العربية وحسب المناطق العالمية، إضافة إلى توضيح دور قطاع النفط وأثره على التنمية البشرية فيها.

2-1) التنمية البشرية في المنطقة العربية:

يتناول هذا العنصر التنمية البشرية في الوطن العربي وفقا لدليل التنمية البشرية ومؤشراته، وكذلك تطورها عبر الزمن، وأهم الاختلافات في مستويات التنمية بين الدول العربية فيما بينها.

- التنمية البشرية العربية حسب دليل التنمية البشرية ومؤشراته:

رغم أن هناك عدة مؤشرات لقياس التنمية البشرية، إلا أن دليل التنمية البشرية يعتبر من أهمها، ووفقا له فقد جاءت خمسة دول عربية مصدرة رئيسية للنفط في المراكز الأولى لسنة 2014، ويعكس مثل هذا الترتيب ارتفاع الدخل وحجم الإنفاق بشكل عام وعلى الصحة والتعليم بشكل خاص. مما انعكس على ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وانخفاض وفيات الأطفال الرضع، وتحسين مؤشرات البيئة الصحية والحياتية بشكل عام.

الشكل 01- دليل التنمية البشرية لسنتي 2010 و2013

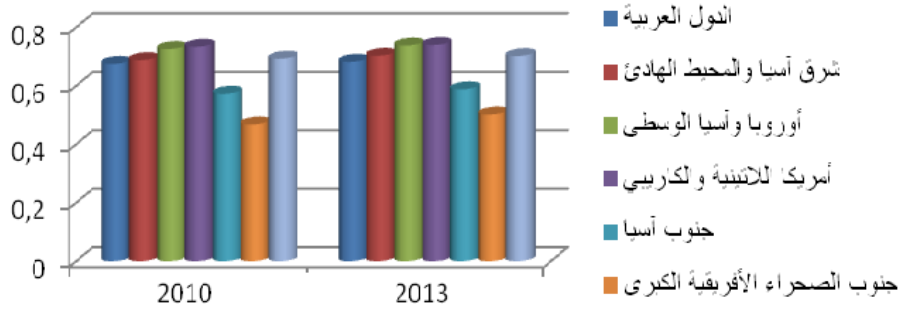

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات تقرير التنمية البشرية 2014 للأمم المتحدة، ص 32.

يلاحظ من الشكل أن المنطقة العربية تتفوق على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة جنوب آسيا في دليل التنمية البشرية، إلا أنها ما زالت بعيدة عن انجاز منطقة شرق آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ولعل الاعتبار يتوخى في صياغة التنمية البشرية في الوطن العربي بالدول المتفوقة عليه، كنموذج محفز على مواجهة تحديات صناعة التنمية البشرية.

وتظهر إحصائيات التقرير أنه في الوقت الذي يقارب مؤشر توقع الحياة عند الولادة في الدول الرئيسية المصدرة للنفط مثيله بالدول المتقدمة، لازال في حدود المستويات الدنيا المسجلة في بعض الدول مثل موريتانيا وجيبوتي[5]. ولا شك أن مثل هذا التحسن في المؤشرات الصحية عكس حجم الإنفاق على الخدمات الصحية وأهميتها من خلال إقامة مستشفيات وعيادات وزيادة عدد الأطباء والممرضين وعدد الأسرة في المستشفيات، مما أدى إلى انخفاض معدلات وفيات الرضع وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، ويتفق ترتيب الدول العربية بالنسبة لهذا المؤشر مع ترتيبها وفقا لمقياس التنمية البشرية.

المؤشر الآخر والذى يعكس مستوى التنمية البشرية فى الأقطار العربية وتأثير العائدات النفطية عليها، هو مستوى التعليم حيث تتعدد المؤشرات التى تستخدم لقياس الحالة التعليمية نظرا لاتساع مفهوم التعليم. فنسبة الأمية مثلا تقيس الحد الأدنى من التعليم الواجب توفره فى أي مجتمع وهو الإلمام بالقراءة والكتابة. ونسبة الالتحاق والتسرب فى مرحلة التعليم الابتدائى تقيس مدى انتشار هذه المرحلة التعليمية الأولى...الخ[6]. وقد كان لحجم الإنفاق الكبير على الخدمات التعليمية فى الأقطار العربية أثرا كبيرا تمثل فى توسيع التعليم فى جميع مراحله وتطبيق إلزامية التعليم فى المرحلة الابتدائية وانشاء مشاريع لمحو الأمية، مما أدى فى النهاية إلى زيادة معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار، وزيادة نسب القيد فى الثانويات والجامعات. وبالتالى يعكس ترتيب الدول العربية من حيث مستوى التنمية البشرية بها، الدور الرئيسى الذى يلعبه النفط فى رفع مستوى المعيشة بها.

– اتجاهات التنمية البشرية العربية عبر الزمن:

من خلال ملاحظة الاتجاهات فى مقياس التنمية البشرية عبر الزمن لمختلف مناطق العالم (الشكل 2)، نجد أن قيمة المتوسط السنوى لمعدل نمو دليل التنمية البشرية بالنسبة للدول العربية أكبر من المتوسط العالمى على مدى العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه يتجه إلى التباطؤ باستمرار، وبوتيرة أسرع فى العشرية الأخيرة، وتجدر الإشارة هنا أن معدل نمو دليل التنمية البشرية يميل إلى التناقص فى حالتين، أولاهما هى تدهور التنمية البشرية لسبب من الأسباب، سياسية كانت، اقتصادية، نزاعات داخلية، حروب أو غيرها من العوامل المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على مؤشرات التنمية البشرية. وثانيهما هو بلوغ المستوى المرتفع من التنمية البشرية، والشكل (2) يترجم هاتين الحالتين، إذ نلاحظ أن تدهور معدلات نمو دليل التنمية البشرية في الدول العربية وخاصة في السنوات الثلاثة عشر الأخيرة، مرده إلى

الحروب والنزاعات الداخلية المسلحة والسياسية، وما خلفته من آثار مدمرة للاقتصاد والصحة والتعليم والحريات، وغيرها من الآثار السلبية فى كل المجالات. أما منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى، ومنطقة شرق آسيا فانخفاض معدل نمو الدليل بها كان بسبب دخولها فى دائرة التنمية البشرية المرتفعة، على عكس منطقة جنوب الصحراء الكبرى التى تعانى من تنمية بشرية هى الأضعف فى العالم، نلاحظ أن معدل نمو الدليل بها ارتفع بسرعة كبيرة جدا فى العقد الأخير، بعد توفر أسباب التنمية بها.

الشكل 02– اتجاهات دليل التنمية البشرية

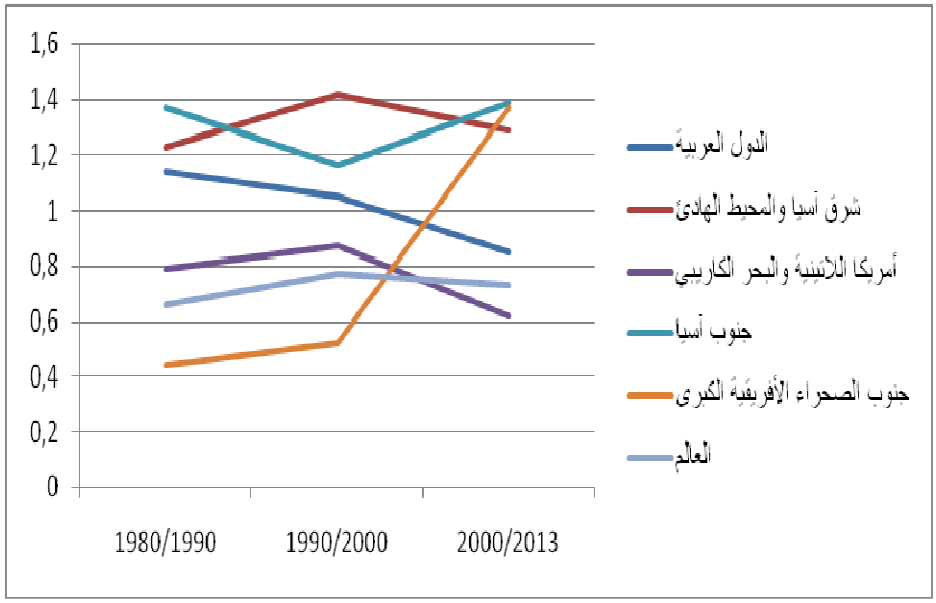

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2014، ص 165.

– التفاوت بين الدول العربية:

يتفاوت مستوى الرفاه في البلدان العربية، أيا كان المقياس المستخدم، وحسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2014، ومن بين البلدان العربية الإحدى والعشرين المتضمنة في التقرير، وحسب دليل التنمية البشرية[7]، تصنف خمسة بلدان مصدرة رئيسية للنفط بأنها ذات

تنمية بشرية مرتفعة جدا، وتصنف ستة بلدان أخرى في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، فيما تصنف خمسة دول أخرى ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، وتتدرج الدول الخمس المتبقية فى قاعدة الهرم وهى التنمية البشرية المنخفضة.

ولتوضيح مدى التشتت بين الدول العربية فى هذا المجال يكفى الإشارة إلى أن مقياس التنمية البشرية لدولة قطر كأعلى قيمة فى مجموعة الدول العربية تقترب من النرويج التى تصدرت العالم على سلم هذا المقياس، فى حين أن جيبوتى التى تعد الأقل انجازا، ليست أفضل بكثير من أقل دول العالم قيمة على هذا المقياس وهى النيجر، أى أن الفروقات كبيرة بين الدول العربية في مقياس التنمية البشرية، وذلك حسب مستويات التنمية في كل بلد.

2-2) أثر النفط على التنمية البشرية في المنطقة العربية:

لاشك أن الوطن العربي خطا خطوات كبيرة في مجال التنمية البشرية، رغم النقائص الكثيرة والتأخر على بعض المناطق عبر العالم، وهذا ما تظهره تقارير الأمم المتحدة المتوالية منذ سنة 1990، من خلال المقاييس المتعددة التي تعدها ومن أهمها دليل التنمية البشرية، وكما رأينا هو دليل ينطوي على مؤشرات كل من التعليم، الصحة ودخل الفرد، وهي مؤشرات تعتمد بشكل مباشر على أداء الاقتصاد، ومن المعلوم أن مسيرة الاقتصادات العربية ترتبط منذ سبعينات القرن الماضي بمسيرة النفط في المقام الأول، أي أن النفط هو المصدر الأهم لتمويل وتحريك دواليب التنمية البشرية العربية. وقد حققت البلدان المنتجة النفع الأكبر في تلك الفترة وجمعت ثروات ضخمة جدا، كما حققت البلدان العربية غير النفطية منافع كبيرة من خلال تقديم الخدمات المتعلقة بالنفط، وتحويلات العاملين في الدول المنتجة، وتدفقات الاستثمارات الآتية منها، ومداخيل السياحة الإقليمية، والمعونات المقدمة من طرف الدول النفطية على أنواعها، واستمر هذا الوضع مع استمرار الطفرة النفطية، لكن الأمن الاقتصادي المرتبط بتقلبات أسواق النفط كان ومازال رهنا بتيارات خارجية المنشأ، فالطفرة النفطية الأولى التي أنعشت الاقتصاد العربي في أواخر السبعينات تلاشت في الثمانينات وأوائل تسعينات القرن المنصرم، نظرا إلى التقلبات الحادة في أسعار النفط عالميا، لتتنعش في العشرية الأولى من هذا القرن، وتستمر التنمية البشرية العربية في الاعتماد عليه بشكل مباشر من طرف الدول المنتجة له، أو بشكل غير مباشر من طرف الدول غير النفطية.

وقد ارتبط الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية منذ سبعينات القرن الماضي ارتباطا وثيقا بعائدات صادرات المحروقات، إذ مثلت المحروقات أكثر من 73% من إجمالي الصادرات في سنة 2012. ويتسم النمو الاقتصادي في الوطن العربي بالتفاوت المتأرجح صعودا وهبوطا من النمو المرتفع في السبعينات، مرورا بالركود الاقتصادي في الثمانينات من القرن الماضي،

وصولا إلى النمو الاستثنائي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهو انعكاس مباشر للتقلبات الحادة في أسعار النفط، كما يتضح من خلال الشكل (3) الذي يبين العلاقة الوثيقة بين حركة أسعار النفط العالمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الإقليمي،

الشكل 03- أسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية 1976-2007

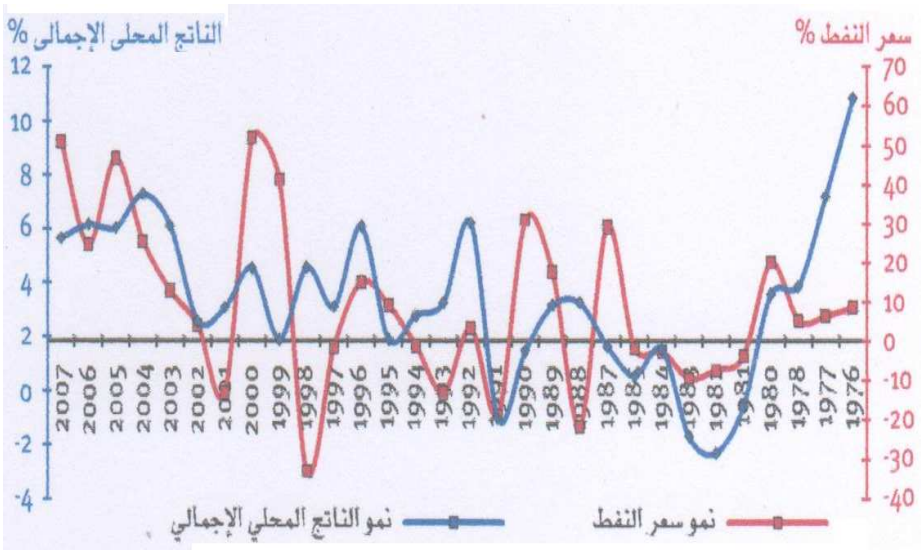

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، ص 100.

ترك الانخفاض الحاد في عائدات النفط خلال الثمانينات وطأته الثقيلة على البلدان المنتجة، فعلى سبيل المثال، شهدت السعودية انخفاض الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى النصف بين سنتي 1981 و1987، وانخفض الناتج في الكويت بنسبة 18% بين 1981 و1982، وانتقلت الصدمات إلى الاقتصادات العربية غير النفطية، بعد تقهقر التحويلات المالية المرسلة إليها، إذ شهدت الأردن واليمن نموا سالبا في بعض السنوات.

والشكل (4) يظهر متوسط معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط معدلات الصادرات لفترات مختلفة من الازدهار والانتكاس.

الشكل 04- نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

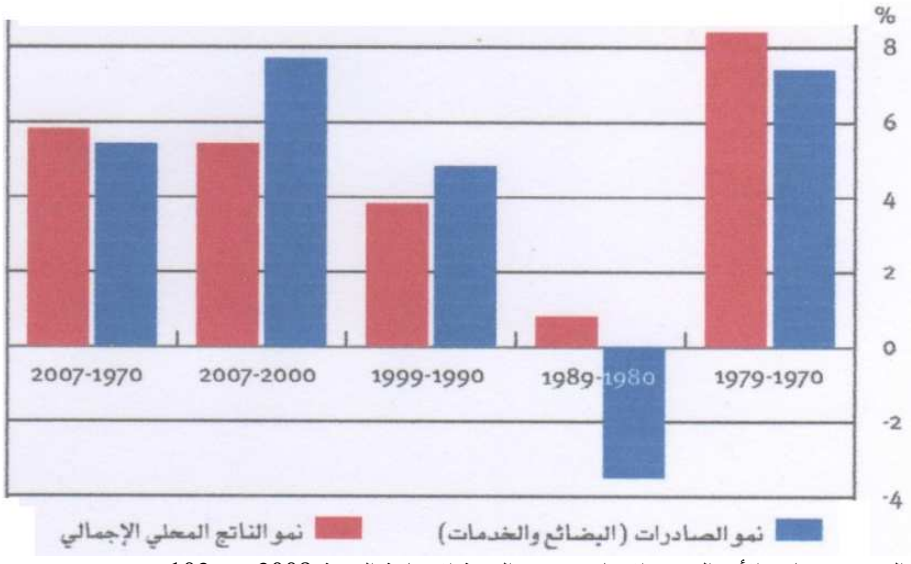

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، ص102.

وخلال مراحل الانتعاش والركود التي شهدتها فترة العقدين ونصف العقد بعد سنة 1980، لم يسجل نصيب الفرد من النمو الاقتصادي في المنطقة أية زيادة تقريبا، ووفقا لبيانات البنك الدولي لم يتجاوز نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية 0.5% سنويا بين العامين1980 و2004، فمنذ سنوات التسعينات تذبذبت معدلات نمو الدخل الفردي بصورة عشوائية، وتحولت نحو مسار سلبي في أغلب الأحيان.

يوضح الشكل (5) هذه السمة الخاصة للبلدان العربية عن طريق تجميع الدلائل على تقلب معدلات نمو الدخل الحقيقي للفرد، وبذلك يورد الجدول معامل التفاوت لمختلف فئات الدخل العربية على أساس مؤشرات التنمية العالمية التي وضعها البنك الدولي.

الشكل 05– معامل التفاوت لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

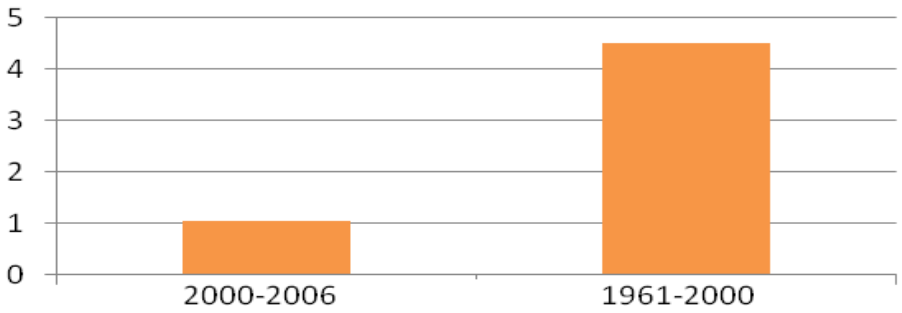

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، ص 102.

لما يتخطى معامل التفاوت الرقم 1، يعد التقلب في نمو الناتج عاليا، وعندما يقل عن 1 يعد التقلب متدنيا. بناءا على ذلك يظهر أن المنطقة العربية قد سجلت درجات عالية من التقلب، إذ أن معامل التفاوت بلغ 4.51 بين العامين 1961 و2000. وبلغ 1.04 بين سنتي 2000 و2006.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين ارتفعت أسعار النفط لتبلغ مستويات قياسية، ما جعل بعض الاقتصادات العربية يجني إيرادات لم يشهد لها مثيلا منذ سبعينات القرن العشرين، فبحسب تقديرات البنك الدولي حققت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموا اقتصاديا يعادل 6.2% سنويا في الفترة ما بين سنتي 2003 و2006، هو الأعلى خلال ثلاثين سنة، ويحاكي هذا المعدل الكبير إلى حد بعيد القفزة الاستثنائية التي شهدتها عائدات النفط سنوات السبعينات. حيث بلغت سلة أسعار النفط في الأوبك 28.1 دولار سنة 2003، إلى 61 دولار للبرميل سنة 2006، وواصلت ارتفاعها لتصل 147.2 دولار للبرميل شهر جويلية 2008، لتنخفض سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم تتعافى بعدها الأسعار إلى الارتفاع لتصل إلى أقصاها سنة 2012 بقيمة قدرها 109.45 دولار للبرميل، ثم تتجه الأسعار للانخفاض لتصل 96.93 دولار للبرميل سنة 2014 (الشكل 6). وقد ارتفعت عائدات صادرات النفط بأكثر من الضعف بين سنتي 2003 و2006. لكن الصدمات الخارجية التي تعرضت لها الاقتصادات العربية ترتبط بالركود العالمي الذي بدأ سنة 2007 بأزمة سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة، انعكست سلبا على النمو في البلدان العربية وخاصة النفطية منها.

الشكل 06- تطور أسعار سلة OPEC 2002-2014

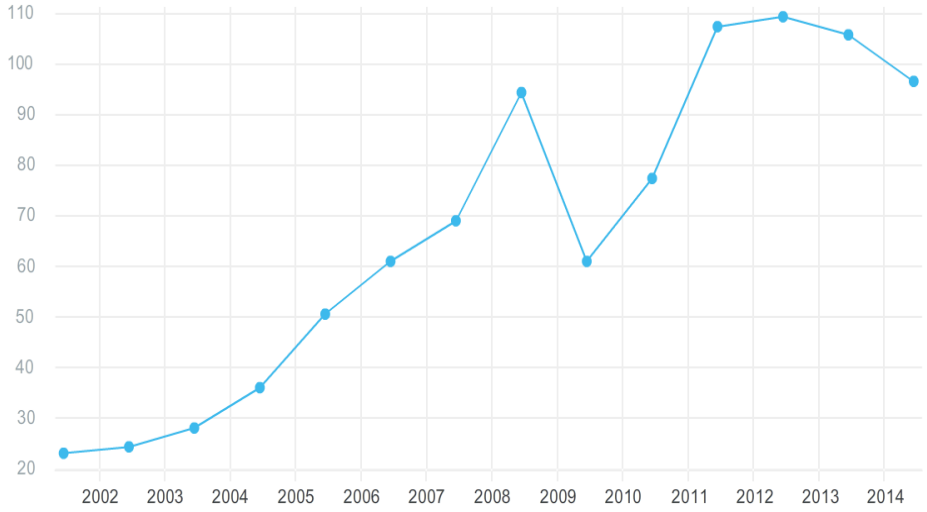

المصدر: موقع OPEC على الرابط:

http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

خلف النمو المرتكز على النفط عددا من مواطن الضعف في الأسس البنيوية للاقتصادات العربية، إذ تحول العديد من البلدان العربية بصورة متزايدة إلى الاقتصاد القائم على الاستيراد والخدمات. وتقع أنواع الخدمات المتوافرة في الدول العربية في أدنى سلسلة القيمة المضافة، ولا تضيف إلا القليل إلى تنمية المعرفة على المستوى المحلي، وتحبس تلك البلدان في مراتب متدنية في الأسواق العالمية. من هنا فإن استمرار هذا الاتجاه الذي ينمو على حساب الزراعة والإنتاج الصناعي يظل مدعاة للقلق.

إضافة إلى أن نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي انخفض بصورة كبيرة من أكثر من 60% سنة 1968، إلى 38.5% سنة 2012[8]، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نصيب قطاع النفط أساسا. كما أن هناك توجه تصاعدي للتوسع في الاستيراد والاستهلاك الذي يغذيه ارتفاع تصدير المحروقات، مع أن حصة الاستهلاك انخفضت في أواسط ثمانينات القرن الماضي، تبعا لانهيار أسعار النفط.

ولم يكن من المستغرب أن تشهد غالبية البلدان العربية خلال العقود الأربعة الماضية درجة كبيرة من التباطؤ والانكماش في مجال التصنيع، والواقع أن الأقطار العربية أصبحت الآن أقل تصنيعا منها سنة 1970، ولا تزال مساهمة التصنيع في الناتج المحلي في تقهقر مستمر (الشكل 7)، ويشمل ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط والقاعدة الاقتصادية المتنوعة المصادر نسبيا في الستينات مثل الجزائر، سورية، العراق ومصر.

الشكل 07– تطور نسبة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (نسب مئوية)

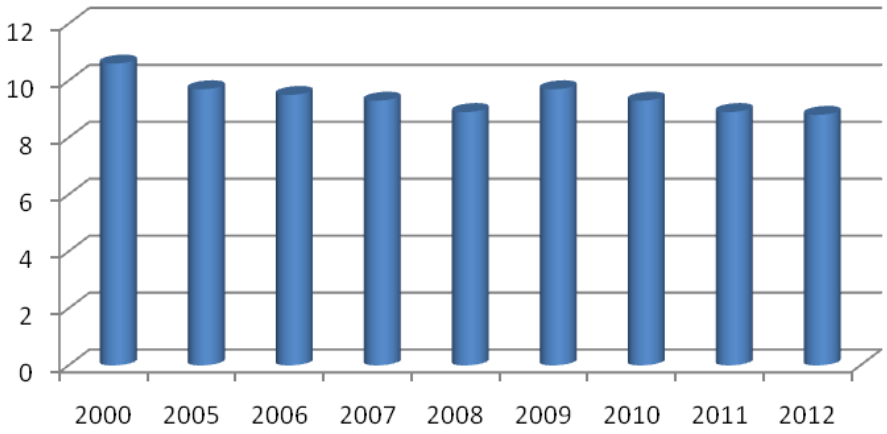

المصدر: من إعداد الباحث، نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة.

صحيح أن الأردن، الإمارات، تونس وعمان حققت تقدما ملحوظا في مجال التنمية الصناعية، لكن على العموم يبقى نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي ضعيف جدا (الشكل 8)، خصوصا إذا قورنت في هذا المجال باقتصادات شرق آسيا، فبالنسبة إلى معظم الدول العربية كانت نسبة البضائع المصنعة المصدرة تقترب من المتوسط الإقليمي المقدر بأقل من 10% من مجموع الصادرات سنة 2007.

الشكل 08– الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لسنة 2012 (نسب مئوية)

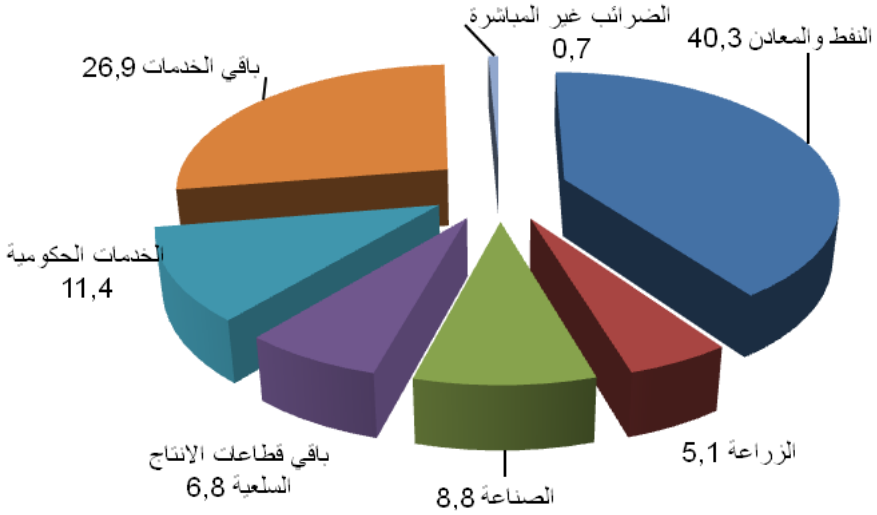

المصدر: إعداد الباحث نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص 23.

كما أن الأسس البنيوية الهشة للاقتصادات العربية التي يعتمد فيها النمو أساسا على النفط، تتجلى في أوضح صورها في الانخفاض الحاد في نصيب قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

اعتماد الاقتصاد العربي على الصناعة النفطية، جعل التنمية البشرية العربية رهن بالنفط منذ سبعينات القرن الماضي ولا تزال إلى يومنا هذا، لكن مكمن الخطر في ارتباط التنمية البشرية المزمن بالنفط يتلخص في عدة عناصر أهمها:

- أسعار النفط لا تتحكم فيها الدول العربية المنتجة رغم أنها تنتج ربع الإنتاج العالمي[9] وتمتلك أكثر من نصف الاحتياطي العالمي (الشكل 9)، بل ولا منظمة الأوبك، ثم أن هناك متغيرات سياسية إستراتيجية دولية تتحكم في الأسعار أحيانا أكثر من تحكم قانوني الطلب والعرض بها، وهو ما يفسر عدم استقرار السوق النفطية، ومدى الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الوطن العربي جراء ذلك، والانعكاس المباشر لهذه الأزمات على التنمية البشرية بكل أبعادها؛

الشكل 09- نسب احتياطات النفط المؤكدة عبر العالم

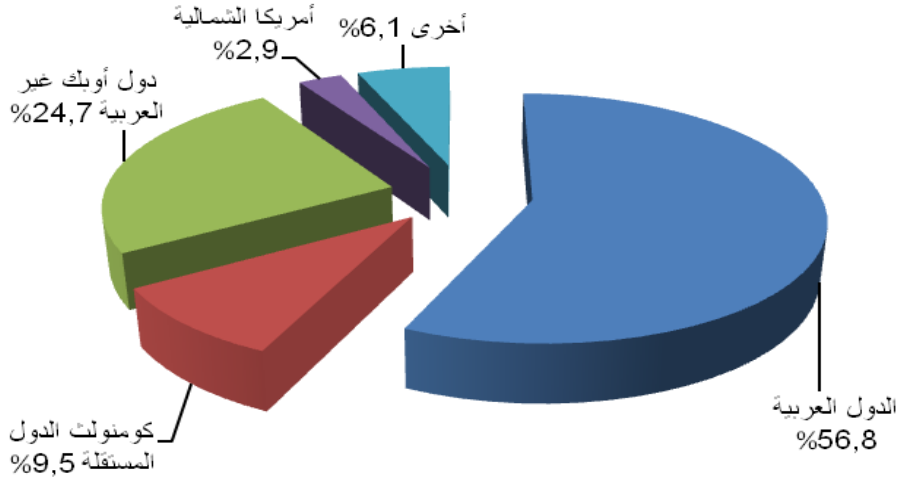

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص91.

- التوجه المتزايد نحو استغلال الأنواع الأخرى من الطاقات المتجددة منها والصديقة للبيئة وغيرها، يؤثر بانخفاض الطلب على البترول وبالتالي على انخفاض أسعاره، وقد يتوقف الطلب عليه تماما على المدى البعيد من طرف المستهلكين الرئيسيين في العالم. ما يعني جفاف مصادر تمويل التنمية البشرية العربية؛
- والنفط سلعة ناضبة، والاستمرار في الاعتماد عليه على حساب القطاعات المنتجة الأخرى، دون استغلال عائداته في توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية، يعد مصدر تهديد مباشر للتنمية البشرية للأجيال المقبلة.

خاتمة:

عالج هذا المقال موضوع التنمية البشرية في الوطن العربي وأثر البترول عليها، بعد التطرق إلى تطورها من حيث المفهوم، وما رافقه من معايير القياس، للتعبير عن حالة التنمية البشرية بشكل أدق، خاصة وأنها تشتمل على متغيرات كيفية يصعب قياسها، كما تم التطرق إلى مصادر التمويل، باعتبارها المحرك الأهم للتنمية البشرية.
من النتائج المتوصل إليها:

- من حيث مفهوم التنمية البشرية وجدنا أن هناك خلل كبير في الوطن العربي يختلف من دولة لأخرى ويتعلق بجوانب عدة (سوء توزيع الثروة بين الأفراد، عدم المساواة بين الجنسين، استنزاف موارد الأجيال المقبلة، عدم الاكتراث العملي للتدهور البيئي، عدم تمكين الأفراد من المشاركة في صنع القرارت المتعلقة بحياتهم...)؛
- من حيث المقاييس، فقد حققت الدول العربية خطوة لا بأس بها في مجال التنمية البشرية منذ سبعينات القرن الماضي، وهي أحسن من منطقتي جنوب آسيا وجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، لكن ينقصها الكثير لتحسين مستواها ومواكبة المناطق ذات التنمية المرتفعة؛
- من حيث التمويل، فبغض النظر عن البيئة التمويلية المنفرة، والتي تستنطقها الظروف السياسية والأمنية الراهنة في معظم أقطار الوطن العربي، فالدول العربية تستند بشكل مزمن على النفط، بصفة مباشرة من قبل المنتجين، وبصفة غير مباشرة من قبل غير المنتجين وإن كان بدرجة أقل، وهو ما يؤكد مضمون الفرضية الأولى التي تنص على الأهمية الكبيرة للنفط كمصدر من مصادر تمويل التنمية البشرية؛
- واستشراف مستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على المدى البعيد لا يبشر بالتفاؤل، نظرا للمخاطر المتضمنة في الارتهان على النفط دون غيره من القطاعات الاقتصادية، ولا أدل على هذه المخاطر من الأزمات التي حدثت عبر الزمن جراء انهيار أسعار البترول، وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية بالغة جدا، بل وحتى سياسية وأمنية في بعض الأحيان. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على استناد التنمية البشرية العربية على قاعدة اقتصادية ضعيفة وهشة.

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن الأخذ بها:

- يجب إعادة بلورة الإستراتيجية التنموية في الوطن العربي وفك ارتهانها بالنفط، بتنويع وتوسيع القاعدة الاقتصادية المنتجة من خلال توظيف عائدات النفط؛
- يجب تهيئة البيئة الحاضنة للتنمية البشرية، من استقرار سياسي، وبنية تحتية متطورة، ومصادر تمويل دائمة وغيرها؛
- ولابد من التفعيل العملي لمفهوم التنمية البشرية، بتطبيق مضمونه كالتوزيع العادل للثروة، المحافظة على موارد الأجيال القادمة، الحفاظ على البيئة وغيرها.

الهوامش والمراجع:

1 UNDP, Human Development Report, New York, 1990, p. 10.
2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «مشاركة الناس»، تقرير التنمية البشرية، نيويورك 1993، ص 3.
3 UNDP, Human Development Report, New York, 1994, p. 4
4 سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، العراق، 2008، ص 69.
5 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر»، تقرير التنمية البشرية، نيويورك، 2014، ص 158.
6 أمنية عز الدين عبد الله، «توظيف عوائد النفط في التنمية البشرية العربية في التسعينات»، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 122.
7 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، « المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر»، تقرير التنمية البشرية، نيويورك 2014، ص ص 158-161.
8 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص 23.
9 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 380.